

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- مقدمة
- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
- حدود الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- منهج الدراسة وأدواتها
- خطوات الدراسة



الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تغيرات وتحديات كثيرة، عالمية، محلية، وسياسية، واقتصادية، وعلمية، وتكنولوجية، وبيئية وغيرها من تحديات تتشابك وتتضاعف لتشكل وصفاً إنسانياً غايةً في التعقيد لم تعد تجدي معه الحلول المعتادة، وهذه التحديات والتغيرات لها كبير الأثر على المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع المصري بشكل خاص.

وتتعرض هذه التحديات على منظومات المجتمع الأساسية وفي مقدمتها التعليم في مختلف مراحل لكونه منظومة مجتمعية بيئية بالدرجة الأولى، وبشكل خاص مرحلة التعليم الأساسي لكونها ركيزة أساسية للتعليم في مصر، كما أنها تعد شبكة معقدة من التنظيمات والهياكل التي يعمل بها عدد ضخم من الأفراد الذين يقومون بتقديم الخدمات التعليمية للأطفال في سن التعليم الأساسي، كما تسهم هذه المرحلة في تكوين مستقبل تعليم التلاميذ في المرحلة المستقبلية^(١).

ويطبيعة الحال يمثل التعليم المصدر الرئيسي والبيئة الأساسية لجميع عوامل الإنتاج والتقدم في المجتمع، فهو الدعامة الأساسية للأمن القومي وجوهر المنافسة العالمية، ووسيلة المجتمعات لاحتلال مكانة لائقة ضمن الدول المتقدمة، ومن ثم أصبح التنافس الحقيقي الذي يجري في العالم اليوم تنافساً في تطوير التعليم، وفي هذا الصدد يرى محمد عبد الحميد وعاطف بدر (١٩٩٦) "أن التعليم يواجه في الوقت الراهن تحديات ومتغيرات عديدة توجب مراجعة فلسفته وأهدافه وعلاقته بالمجتمع الذي يوجد فيه، لذلك لا بد أن تكون عملية تطوير التعليم وإصلاح مساره ضرورة ملحة يسعى إليها المجتمع لإيجاد صيغ جديدة للنهوض به في المستقبل لمواجهة التطورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية التي تحدث في العالم"^(٢).

(١) نوال أحمد نصر: "الدور القيادي لناظر مدرسة التعليم الأساسي كما يراه المعلمون"، مجلة دراسات تربوية،

تصدر عن رابطة التربية الحديثة، المجلد (٨)، الجزء (٥٥)، ١٩٩٣، ص ٢٣٣.

(٢) محمد عبد الحميد وعاطف بدر أبو زينة: "تصور مستقبلي للتجديد التربوي المعاصر بالتعليم الثانوي العام في ضوء المتغيرات المجتمعية والاتجاهات العالمية"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع (٢٩)، ١٩٩٦، ص ٣٦٥.

ولأن التعليم قضية مجتمعية لا تحل مشكلاته إلا بالمشاركة الجماعية، وإصلاح أمره مسئولية الجميع، فأحداث التطوير في نظام التعليم يجب أن يتم من خلال الجهود الجماعية لأفراد ومؤسسات المجتمع^(١).

ويشير أحمد الخطيب، رادح الخطيب (٢٠٠٦)^(٢) إلى أسباب دعت إلى ضرورة مشاركة أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي في التعليم أهمها:

- عدم قدرة كثير من الحكومات على تحمل تمويل وإدارة التعليم وتوفيره لجميع المواطنين بنفسها نتيجة تزايد أعداد السكان من ناحية ومن ناحية أخرى العودة إلى توفير تعليم ذي نوعية جيدة للجميع، وهذا ما أكدته دراسة سعيد جميل سليمان (١٩٩٦)^(٣) حيث هدفت الدراسة إلى التوصل للأساليب الأكثر فعالية لتنشيط الجهود غير الحكومية في المراحل المختلفة للتعليم قبل الجامعي، والتعرف على أبرز نواحي التميز في أنشطة الجمعيات غير الحكومية وتوصلت إلى أن هناك فجوة بين مطالب النظام التعليمي وقدرة الحكومة على تخصيص الموارد المطلوبة له مما دعا إلى ضرورة تشجيع القطاع الأهلي للإسهام في تطوير التعليم.

- انتشار مبادئ الديمقراطية والمشاركة واللامركزية في اتخاذ القرار سواء سياسياً أو تربوياً تحتم ضرورة اشتراك قطاعات المجتمع المدني إلى جانب الحكومة في عملية صنع القرار وتمويل وإدارة العملية التعليمية.

- الحاجة إلى أفكار وإبداعات جديدة فيما يتعلق بالعملية التعليمية والتي قد يوفرها المجتمع المدني بشكل أفضل من الحكومات كونها الأخيرة مقيدة بسلسلة طويلة من التعقيدات البيروقراطية.

وتعد المشاركة المجتمعية وسيلة هامة للاستفادة من إمكانيات وخبرات أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي في تحقيق أهداف المدارس وحل ما تواجهها من مشكلات، ومع ضرورة تقليص

(١) هاني محمد يونس موسى: "دراسة تحليلية لآراء النخبة في تطوير التعليم العام المصري في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الزقازيق - فرع بنها، ٢٠٠١، ص ٣.

(٢) أحمد الخطيب، رادح الخطيب: المدرسة المجتمعية - وتعليم المستقبل، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٦، ص ٣٦.

(٣) سعيد جميل سليمان: "تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية في التعليم قبل الجامعي - دراسة استكشافية"، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٦.

الاعتماد على الحكومة في تمويل أنشطة هذه المدارس، وأكدت ذلك عايدة أبو غريب (٢٠٠٢)^(١) بقولها "تتمثل فوائد إسهام المجتمع في قطاع التعليم في توفير مصادر مالية أكثر للمدارس، وتخفيف العبء الإداري الملقى على عاتق مديري ومعلمي المدارس، بالإضافة إلى إحساس المجتمع بالمسؤولية وإمامه بنوعية الأنشطة المدرسية المختلفة، كما تساعد إسهامات المجتمع وأولياء الأمور على تحسين مصادر وأساليب التدريس وتنظيم الجدول المدرسي، بما يشجع المعلمين والطلاب على المشاركة الفاعلة".

كما أن المشاركة المجتمعية لا تقتصر على علاقة المدرسة بما حولها من مجتمع محلي فقط، بل أيضاً تعنى المشاركة المجتمعية علاقة المدرسة بمحيطها الداخلي من معلمين وإداريين، وعمال، فإذا تحققت المشاركة في اتخاذ وتنفيذ القرارات فإن هذا يؤثر على فعالية المدرسة في تحقيق أهدافها^(٢). فالمشاركة من خلال جميع العاملين بالمدرسة تتمكن من إجراء التغييرات واتخاذ القرارات المناسبة لحل المشكلات التي تواجههم في أدائهم للأعمال وإيجاد الحلول المناسبة لها وهذا ما أكدته دراسة عبد الحميد عبد الفتاح (٢٠٠٧)^(٣) حيث هدفت الدراسة إلى توضيح العناصر الأساسية للامركزية التعليمية في مصر، وإجراءات تطبيقها، وتقديم تصور مقترح لتنفيذ جودة عملية "صنع القرار المدرسي" من خلال لامركزية التعليم، واستخدام الباحث المزوجة بين المنهج الوصفي وأسلوب تحليل النظم للوصول إلى نتائج الدراسة والتي من أهمها:

- يؤدي نقل المسؤوليات للمدرسة واستقلاليتها في صنع القرار إلى كفاءة أكثر بالإضافة إلى فعالية أكثر في تعليم الطلاب وإقبالهم على المدرسة.

- من سمات القرار الفعال مشاركة جميع الأفراد العاملين في صنعه واتخاذ.

- يساعد إدراك العاملين لأهمية صنع القرار بإيجابية على زيادة دافعيتهم نحو العمل وتنفيذ مشاركتهم، وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في اللامركزية والمشاركة المجتمعية من

(١) عايدة أبو غريب: "المشاركة المجتمعية وتحسين جودة التعليم في الدول النامية"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الأول (مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة)، كلية البنات، جامعة عين شمس بالتعاون مع أكاديمية طبية المتكاملة للعلوم، ٢٥ - ٢٦ يونيو ٢٠٠٢، ص ٤٦٤.

(٢) رشيدة السيد أحمد الطاهر: "التخطيط للتكامل بين الوحدات المستحدثة بالمدارس في ضوء المشاركة المجتمعية بمصر تصور مقترح"، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٤.

(٣) عبد الحميد عبد الفتاح عبد الحميد: "اللامركزية كمخول لفعالية جودة عملية صنع القرار المدرسي في مصر"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠٠٧.

خلال تفويض السلطة لمن هو أكفأ، ومشاركة الآباء وأفراد المجتمع المدني في دعم ميزانية المدارس، وفي الإدارة المدرسية، وقيادة المشروعات المدرسية.

وفي الكثير من دول العالم تمنح المشاركة المجتمعية الفعالة في التعليم فرصة إثراء العملية التعليمية، وذلك من خلال صياغة الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه المدرسة إيماناً من المشاركين بأن نجاح تلاميذهم مسئولية مشتركة ينهض من خلالها كافة المشاركين بأدوار مهمة لدعم وتجويد عملية تعليمهم وفي هذا الصدد توصلت دراسة جرای رايت وإيميلي إسميث (Gray Wright & Emilie Smith, 1998)^(١) أن الشراكة بين المنزل والمدرسة والمجتمع تؤدي إلى النهوض بمستوى التحصيل الإيجابي للطلاب، وترتبط الشراكة الفعالة بينهم ارتباطاً إيجابياً بتحقيق مدى واسع من النتائج المفيدة للشركاء، ومن أهم توصياتها ضرورة إشراك أولياء الأمور والمجتمع المحلي في اتخاذ القرارات الهامة، والأنشطة التي تخص أبناءهم.

وأكد مافيس جى ساندرس (Mavis G. Sanders, 2001)^(٢) على "أن المدرسة لا تستطيع بمفردها تزويد الطلاب بالموارد التي يحتاجونها حتى يكونوا مواطنين ذوى شأن في القرن الحادي والعشرين وأن المدارس الجيدة تعد جزءاً من النظام الكلي الخاص بالقوى المتفاعلة (الأسرة، المدرسة، المجتمع) حيث أن المشكلات التي تواجه المدرسة والخاصة بالتحصيل الأكاديمي والنجاح العلمي تتطلب مجموعة من الموارد التي تتجاوز قدرة المدارس.

وتأسيساً على ذلك فإن التعليم الجيد هو مسئولية كل فرد، فيتابع المجتمع المحلي بأفراده ومؤسساته - ميزانية المدرسة وينهض بمسئولية تمويل ما تحتاجه لتنفيذ برامجها وتفعيل أنشطتها ويتعاون معها للحد مما يجابهها من مشكلات، وفي هذا الصدد يرى محمد حسنين عبده (٢٠٠٥)^(٣) أن شكل المدرسة الذي نرغب فيه يتواجد، حيث يعمل المعلمون بحماس مع بعضهم البعض ومع الإداريين وكافة

(1) Gray Wright and Emilie P. Smith: "Home, School, and Community Partnerships: Integrating Issues of Race, Culture, and Social Class", Journal of Clinical Child and Family Psychology Review, Vol. 1, No. 3, 199, pp.48-64.

(2) Mavis G. Sanders: "The Role of Community in Comprehensive School, Family, and Community Partnership Programs", The Elementary School Journal, Vol. 102, No. 1, 2001, P. 20.

(٣) محمد حسنين عبده العجمي: "المشاركة المجتمعية المطلوبة لتفعيل مدخل الإدارة الذاتية لمدارس التعليم الابتدائي بمحافظة الدقهلية"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد (٥٨)، الجزء (١)، مايو ٢٠٠٥،

العاملين بالمدرسة لتخريج تلاميذ ناجحين أكاديمياً، وحيث يتعهد الآباء بالعمل مع المربين لتحقيق مهمة مشتركة، ويشارك المهتمون بالتعليم من أبناء المجتمع المحلي ومؤسساته في المجالس الإدارية للمدرسة، وحيث تثرى مصادر المجتمع المحلي منهج المدرسة، فتكون محور اهتمام الأنشطة المدرسية، وتقدم الدعم للمدرسة وكافة العاملين بها.

هذا وقد عملت الوزارة من خلال قراراتها ووثائقها على إبراز دور الأسرة والجمعيات الأهلية والمنظمات المختلفة في المشاركة بالعملية التعليمية بتفعيل دور الأسرة ومشاركة أولياء الأمور في التعليم وتحسين التواصل معهم والأخذ بأرائهم، وكذلك العمل على التواصل المستمر مع القطاعات المختلفة في المجتمع من أجل الاستفادة منها حيث كانت هناك مشروعات استرشادية في تطبيق المشاركة المجتمعية في التعليم^(١).

وجدير بالذكر أن المجتمع المصري يشهد أنماطاً عديدة من المشاركة المجتمعية في التعليم ممثلة في التبرعات التي يقدمها الأثرياء والقادرين، ومشاركة المنظمات غير الحكومية في زيادة أعداد المدارس، وفتح فصول لمحو الأمية، وتقديم إعانات للطلاب المحتاجين، ومشاركة أولياء الأمور وأفراد المجتمع المدني المعنيين بالعملية التعليمية والمعلمين من خلال مجالس الأمناء والآباء والمعلمين^(٢) ومشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال في تقديم الخدمة التعليمية والمشاركة في تمويل التعليم، والأنشطة الطلابية^(٣).

ومع ذلك فإن الحكومة مازالت تتحمل النصيب الأكبر في تقديم الخدمة التعليمية، و المشاركة المجتمعية في التعليم المصري لا تزال محدودة وتقليدية، وهذا ما أكدته **على الشخيري (٢٠٠٤)**^(٤) الذي أشار إلى أن واقع التعليم في مصر خلال السنوات الأخيرة كان معتمداً إلى حد كبير على الحكومة وحدها مع أدوار

(١) أمل عثمان كحيل: "استراتيجية مقترحة لتطوير إدارة مدارس مرحلة التعليم الأساسي في ضوء متطلبات مدرسة المستقبل"، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٩٤-١٩٥.

(٢) محمد حسنين العجمي: المشاركة المجتمعية - الإدارة الذاتية للمدرسة، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٧، ص ١٤٦ - ١٧٦.

(٣) معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٠.

(٤) على السيد الشخيري: "المشاركة المجتمعية في التعليم - الطموح والتحديات"، المؤتمر العلمي السنوي (آفاق الإصلاح التربوي في مصر)، كلية التربية، جامعة المنصورة، بالتعاون من مراكز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ٢-٣ أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٢٧٦.

ضعيفة للأفراد والمؤسسات المجتمعية الأخرى وقد انعكس هذا على المنتج التعليمي على اعتبار أن الحكومة وحدها لا يمكن أن تفي بمتطلبات العملية التعليمية مما كان له أثر غير جيد على المجتمع ككل وعلى درجة تقدمه في التنمية الشاملة.

وقد اتفق معه **سامح جميل عبد الرحيم (٢٠٠١)**^(١) في دراسته التي هدفت إلى التعرف على دواعي وأسباب تنشيط وتشجيع الدور الأهلي غير الحكومي عالمياً ومحلياً وإسلامياً، والتعرف على تاريخ المجتمع المدني في مصر، ودواعي وأهمية المشاركة غير الحكومية في مجال التعليم في مصر، والتعرف على تطور المشاركة الأهلية في مجال التعليم مع بيان أهميتها، وتوصلت الدراسة إلى ضعف الجهود الأهلية في تطوير التعليم.

أما دراسة **لمياء إبراهيم الدسوقي (٢٠٠٧)**^(٢) فقد استهدفت تعزيز نمط المشاركة المجتمعية في التعليم العام المصري من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأجنبية (الولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا) في مجال استخدام نمط المشاركة التعاقدية (الشراكة) وأهم نماذج تطبيقها، خاصة مدارس الميثاق ومحاولة تطويعها والاستفادة منها بما يتناسب وأوضاع المجتمع المصري. واقتصرت في دراسة مدارس الميثاق بكل دولة من الثلاثة على المحاور التالية: نشأة وتطور هذه المدارس - الإطار التشريعي الذي يحكمها - كيفية تأسيسها - نوعية الدارسين وإجراءات قبولهم - المعلمين - والإدارة - والمحاسبية. ومحاولة الاستفادة بما انتهت إليه هذه التجارب من نتائج في بناء تصور مقترح لتعزيز المشاركة المجتمعية في التعليم العام بمصر في مجال مدارس الميثاق.

أما دراسة **كوثر محمد توفيق (٢٠٠٨)**^(٣) استهدفت التعرف على أهم معوقات التعاون بين الأسرة والمدرسة في تربية الطفل، ووضح ملامح تصور مقترح لتحقيق التكامل بين الأسرة والمدرسة الابتدائية في تربية الطفل المصري في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، وذلك من

(١) سامح جميل عبد الرحيم: "المشاركة الأهلية في التعليم عن طريق المنظمات غير حكومية - دراسة حالة"، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، المجلد (١٤)، العدد (٣١)، ٢٠٠١، ص ٢٣٩-٢٧٧.

(٢) لمياء إبراهيم الدسوقي: "تعزيز المشاركة المجتمعية لتطوير التعليم العام بجمهورية مصر العربية - تصور مقترح في ضوء بعض التجارب المعاصر"، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

(٣) كوثر محمد توفيق السيد: "التكامل بين الأسرة والمدرسة الابتدائية في تربية الطفل المصري في إطار مستجدات أوائل القرن الحادي والعشرين - دراسة تحليلية تقويمية"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠٠٨.

خلال تطبيق استبانته على عينة من مديري ومعلمي وأولياء أمور بعض المدارس الابتدائية. وأسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج لعل من أهمها: أن العلاقة بين أولياء الأمور والمدرسة ضعيفة لإهمال مشاركة الأسرة في أنشطة المدرسة وتقديم أي مساعدات واقتراحات تساعد المدرسة على تحقيق أهدافها، وكذلك عدم تقاسم المسؤولية مع المدرسة، وندرة اشتراك أولياء الأمور مع المدرسة في تنظيم الندوات والإشراف على الرحلات، وغيرها من أنشطة تخص أبناءهم.

ونظراً لأن المشاركة المجتمعية في التعليم المصري محدودة، لذا تهتم الباحثة بوضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي في محافظة القليوبية، مع التأكيد على أن ما أولته وزارة التربية والتعليم من اهتمام بقضية المشاركة المجتمعية من مشروعات قد يسهم في تدعيم التصور المقترح.

مشكلة الدراسة وتساولاتها:

في ضوء ما أشارت إليه مقدمة الدراسة يتضح أن تطوير التعليم ونجاح العملية التعليمية يتطلب وجوب المشاركة المجتمعية الفعالة من قبل المربين وأولياء الأمور وكافة المعنيين بالعملية التعليمية من أفراد ومؤسسات على صعيد المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة لأن الحكومة وحدها لا تستطيع أن تواجه عملية إصلاح التعليم وتطويره، وإذا كانت المشاركة المجتمعية في التعليم مازالت محدودة وضعيفة بالرغم من التأكيد على ضرورتها وأهميتها من قبل وزارة التربية والتعليم فإن الدراسة الحالية معنية بتشخيص واقع المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي في محافظة القليوبية وتحديد المعوقات التي تواجهها، تمهيداً لوضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي في محافظة القليوبية.

- ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيسي التالي:
- كيف يمكن تفعيل المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي في محافظة القليوبية؟
- ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:
- ١- ما أهم قضايا التعليم التي يمكن للمشاركة المجتمعية الإسهام في معالجتها ؟
 - ٢- ما العوامل المؤثرة على درجة المشاركة المجتمعية في التعليم؟
 - ٣- ما النماذج المحلية للمشاركة المجتمعية في التعليم ؟
 - ٤- ما واقع المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي في محافظة القليوبية؟ وما المعوقات التي تواجهها؟
 - ٥- ما التصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي في محافظة القليوبية ؟

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود البشرية:

تقتصر الدراسة على:

- عينة من أولياء الأمور وأفراد المجتمع المدني المشاركين بمجالس الأمناء.
- عينة من مديري ونظار ووكلاء المدارس الابتدائية والإعدادية والأخصائيين الاجتماعيين، لأنهم من المسؤولين عن المدرسة لذلك فإنهم على معرفة بمدى قيام المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية.

الحدود الجغرافية:

تقتصر الدراسة على:

- عينة عشوائية من مدارس التعليم الابتدائي الحكومية العادية وعددها (٢٤) مدرسة في أربع إدارات (بنها - طوخ - شبين القناطر - كفر شكر) بمحافظة القليوبية، وعينة عمدية من مدارس مشروع الامتياز المدرسي للتعليم الابتدائي وعددها (١٤) مدرسة في الإدارات الأربعة المختارة.

- عينة عشوائية من مدارس التعليم الإعدادي الحكومية العادية وعددها (١٦) مدرسة في نفس الإدارات الأربعة السابقة، وعينة عمدية من مدارس مشروع الامتياز المدرسي للتعليم الإعدادي وعددها (١١) مدرسة في نفس الإدارات الأربعة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- ١- التعرف علي أهم قضايا التعليم التي يمكن للمشاركة المجتمعية الإسهام في معالجتها.
- ٢- الكشف عن واقع المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي في محافظة القليوبية، وأهم المعوقات التي تواجهها.
- ٣- وضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي في محافظة القليوبية.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة في جانبين:

- الأول-** هو الاهتمام بقضية المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم، وتفيد هذه الدراسة كافة المعنيين بقضية تطوير التعليم في التعرف علي صور المشاركة المجتمعية في مجال (تمويل التعليم - الإدارة المدرسية - الأنشطة المدرسية)، وذلك من أجل تفعيلها داخل المدارس، والتعرف علي المعوقات التي تواجه المشاركة المجتمعية في التعليم وكيفية التصدي لها.
- الثاني-** اهتمام وزارة التربية والتعليم بمشاركة المجتمع المدني في التعليم كقوة فعالة في دعم التطوير وتنفيذه، بما يشير إلي التعرف علي بعض مبادرات تطوير التعليم المتعددة، ورصد مدي تحقيقها في المدارس المصرية، والاستفادة من ذلك في بناء نموذج مقترح لزيادة فعالية المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم.

منهج الدراسة وأدواتها :

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي الذي يهتم بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالظاهرة واستخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تتطوي عليها البيانات والمعلومات وإعطاء ذلك التفسير العلمي^(١) بغرض الاقتراب من موضوع ومشكلة الدراسة والتقدم بتصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي.

أداتا الدراسة:

- مقابلات مفتوحة مع عدد من أولياء الأمور وبعض أفراد المجتمع المدني المشاركين في مجالس الأمناء للوقوف على الواقع الفعلي للمشاركة المجتمعية في التعليم، ومعوقاتها. واستفادت منها الباحثة في بناء محاور وأسئلة الاستبانة.
- استبانة موجهة لكل من مديري ونظار ووكلاء المدارس والأخصائيين الاجتماعيين للتعرف على مجالات المشاركة المجتمعية في التعليم، والمعوقات التي تواجه المشاركة المجتمعية في التعليم، ومقترحات تفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم.

خطوات الدراسة:

تسير الدراسة وفقاً للتصور التالي:

- تحديد الإطار العام للدراسة؛ من حيث توضيح وإبراز مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، ثم استعراض حدود الدراسة، والهدف منها وأهميتها، وتحديد المنهج المستخدم والأدوات.
- تناول المشاركة المجتمعية في التعليم؛ مفهومها، أهميتها، أهدافها، أنواعها، فلسفتها، آلياتها.
- تناول نماذج المشاركة المجتمعية في التعليم المصري؛ من حيث توضيح مجالات المشاركة المجتمعية في التعليم (التمويل - الإدارة المدرسية - الأنشطة المدرسية)،

(١) محمد عبد الظاهر الطيب وآخرون: مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ١٠٨.

وتوضيح العوامل المؤثرة على درجة المشاركة المجتمعية في التعليم، وإبراز بعض نماذج المشاركة المجتمعية في التعليم بمصر من (مدارس المجتمع، المدارس الصغيرة، المدارس الجديدة، برنامج إصلاح التعليم بالإسكندرية، مشروع الامتياز المدرسي).

- تناول لواقع الظاهرة من خلال دراسة ميدانية بمحافظة القليوبية؛ تستهدف التعرف على المشاركة المجتمعية في التعليم في ثلاثة مجالات (التمويل - الإدارة - الأنشطة المدرسية)، والمعوقات التي تواجهها، ومقترحات تفعيلها من خلال استبانة موجهة للعاملين بالمدارس، ثم عرض لأهم نتائج الدراسة وتفسيرها في ضوء الإطار النظري والمقابلات الشخصية.

- وضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم الأساسي في محافظة القليوبية.